

«العلم» تستطلع آراء بعض الفاعلين بشأن المحاكمة عن بعد في علاقتها بشروط المحاكمة العادلة:

**الدكتور إدريس
رواح الخبير
المعلوماتي ورئيس
المجلس الوطني
لخبراء العدل:**



تقدم في الورقة التالية حوارا مع الدكتور إدريس رواح الخبير المعلوماتي ورئيس المجلس الوطني لخبراء العدل، والخبير الدولي السابق لدى المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي، والخبير القضائي لدى محكمتي الاستئناف بالرباط وفيرساي/فرنسا، وأستاذ سابق في مادة الإجرام المعلوماتي بجامعة باريس 2، ومستشار سابق في ميدان التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لدى لجنة المصالحة والخبرة الجرمية بفرنسا، فضلا عن كونه محكم ومصالح في البراءات والبرامج المعلوماتية لدى المنظمة الدولية للحقوق الذهنية في جنيف، وحاصل على وسام السعافات الأكاديمية من درجة فارس، اعتبارا للخدمات المقدمة في التعليم العالي والبحث العلمي:

سؤل: ماذا عن التجارب الدولية للمحاكمة عن بعد وفي علاقتها بالمحاكمة العادلة؟

جواب: بالفعل هناك عدة تجارب دولية للمحاكمة عن بعد برهنت عن فعاليتها في تحقيق المحاكمة العادلة وكانت مبدأ أساسيا للمحاكم الرقمية، إلا أننا يجب أن نقف عند هذه التجارب ونستخلص منها أسباب النجاح التي كانت مؤسمة على منهجية محكمة تجل في التقييم المنطقي لمكونات العدالة، والبدء بوضع البنات الأولى قبل الدخول في الشمولية.

نموذج تجربة محكمة الاستئناف بـ «أوفيرس» ببلجيكا:

نذكر على سبيل المثال ما قامت به محكمة الاستئناف بأوفيرس في (Anvers) في بلجيكا حين اعتمدت تدريجيا منظومة «e-Deposit».

ووضعت حدا لاستعمال الرسائل الإلكترونية كوسيلة للتواصل مع المحكمة التي حصرت الاستعمال فقط، في المذكرات النهائية والوثائق المرتقة بها، في الملفات المدنية. وبعد مرحلة الاختيار تمت إضافة وثائق أخرى من قبيل مثلا تقارير الخبراء، أو محاضر الموضوعين القضائيين، إلى غير ذلك من الوثائق.

وكما تلاخظون حدد دور المنصة في صب الوثائق واستقبالها عبر قناة واحدة ووحيدة التي تعمل على إرسال وصل التسليم المتعلق بتلك الوثائق، ولم يقتصر استعمال منظومة «e-Deposit» من طرف مساعدي القضاء فقط، بل تم تعميمها أيضا على جميع المرتفقين، خاصة المتقاضين شريطة توفرهم على بطاقة تعريف إلكترونية.

وتجلى ميزة هذه المنظومة في تقليص الضغط على جهاز كتابة الضبط، وتوفير الوقت حتى يتسنى له إنجاز عمله بدقة وجودة عالية، وبالتالي تقليص فترة التقاضي، وتوفير تكلفة المحاكمة، وذلك ربحا للوقت والمال العام.

وقد نتج عن منظومة «e-Deposit» الملف الإلكتروني الذي يعتبر مبدأ أساسيا ليس فقط للمحاكمة عن بعد، بل للمحاكمة الرقمية، وهو المكون الرئيسي إلى جانب مكونات أخرى تم تطويرها قبل ذلك، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر منظومة «VAJA»، وهي قاعدة معطيات رقمية للأحكام والقرارات، ومنظومة «e-Letter» التي تتطرق للتواصل الإلكتروني معتمدة على تقنية التشفير والتوقيع الإلكتروني.

تجربة جارنتا الاسبانية في منصة التواصل الإلكتروني:

على بعد بضعت كيلومترات منا هناك تجربة إسبانية التي انطلقت سنة 2004، وذلك بوضع منصة «Lexnet» لتبادل المعلومات بين المحامين والهيئات القضائية، إذ أنه تم إجبار جميع المحامين على استخدامها منذ بداية سنة 2016.

وتتمثل وظائف المنصة في التواصل الإلكتروني التسريع مع السادة المحامين (التبليغات، تبادل المذكرات، طلبات المحامون... إلى غير ذلك) وذلك باستعمال التوقيع الإلكتروني، حيث يتم تسجيل وقت العملية بدقة (Datation).

وقد نتج عن هذا الاستعمال عدة مزايا من ضمنها تحديث القضاء والمهنة المرتبطة به، واستقبال الدعاوى والمذكرات والشكايات والمقالات على مدار 24 ساعة، بما في ذلك أيام السبت والأحد والأعياد، وكذا استعمال الرسائل النصية، والبريد الإلكتروني قصد الإشعار السريع إلى غير ذلك من الوظائف، مما خفض الغيب على المحامين، موفر لهم الوقت ومصاريه النقل والإكراهات التي لا مجال لذكرها، وهو نفس الانعكاس على كتابة الضبط، خاصة فيما يخص مراقبة عملها الذي أصبح أوتوماتيكيًا.

كما حققت هذه المنصة، من جهة أخرى، تقدما كبيرا في العدالة الرقمية، وفي تحديث هيئة الدفاع، فضلا عن انتفاحتها من جراء العولمة، على جميع الإدارات والمؤسسات داخل وخارج الوطن.

تجربة محكمة الاستئناف «برين» بفرنسا:

في ذات السياق لا يجب أن ننسى تجربة محكمة الاستئناف برين «Rennes» في فرنسا التي انطلقت منذ 2009 بالنسبة للمساطر المدنية بتحديد اللامادية، حيث قامت في البداية برقمنة الملفات وجعلها في متناول المتدخلين، وفي سنة 2013 تم إلحاق ملفات التحقيق، وبالتواصل الإلكتروني مع السادة المحامين عبر منصة «i-Greffes» الذي يبقى مرتبط بالشبكة الخاصة الافتراضية للمحامين (RPVA) التي تتيح ولوجهم «المحامين» إلى منصة «i-Greffes» والتي نتج عنها انعقاد الجلسات عن بعد... إلخ.

غياب ربط الأنترنت وعدم الاهتمام بالتواصل مع العالم الخارجي والمواقع ليست مؤمنة:

سؤل: هل لدينا بنية تحية لاستيعاب مسألة التقاضي عن بعد بالنسبة للمعتقلين، التي عجلت بإخراجها جانحة «كورونا» في غياب إطار قانوني؟

لاحظنا، منذ سنة 2012، تقدما كبيرا بخصوص تأهيل بنائيات المحاكم بالمملكة، إلا أن البنية التحتية لاستيعاب مسألة التقاضي عن بعد ما زالت فقيرة، إن لم أقل منعقدة من جهة، ومن جهة أخرى من خلال التجهيزات المتواجدة بقاعة الجلسات، إذ أن التقاضي عن بعد يتطلب شبكة معلوماتية مؤمنة في جميع فضاءات المحكمة، وخطوط ربط هاتفي متخصصة ومالية الصبيب، ومؤمنة أيضا، ولما لا بها الألياف البصرية وتجهيزات سمعية بصرية عالية الجودة. وللأسف الشديد نلاحظ في العديد من محاكم المملكة غياب تام للأنترنت رغم كلفته، التي تبقى هزيلة مقارنة مع كلفته في دول أوروبية قريبة مني كإسبانيا مثلا، كما نسجل غياب الاهتمام بالجانب التواصل مع العالم الخارجي، حيث نلاحظ من خلال الأطلاع على بعض البوابات الإلكترونية الخاصة بالمحاكم، اندعام تحيين المعطيات المتوفرة بها، فضلا عن عدم تزويدها بالمعطيات المفيدة للمرتفقين.

كما أن جميع هذه المواقع ليست مؤمنة، وبالتالي فإن عدد زوارها يبقى قليلا كون أغلبية الشركات لا ترخص لمستخدميها الولوج إلى المواقع غير المؤمنة.

عملية التقاضي عن بعد تتطلب تأهيل العنصر البشري لجميع صناع القرار القضائي:

كما أن عملية التقاضي عن بعد تتطلب عدة شروط، منها مثلا تأهيل كتابة الضبط، وتأهيل السادة المحامين من خلال مسك قاعدة معطياتهم بمعلومات دقيقة ومحيية، فضلا عن انخراطهم التام في هذه العملية من خلال تأهيل أيضا مكاتبهم «المحامين» من ناحية التجهيزات المعلوماتية ورقمنة الملفات وتكوينهم، حتى يتمكنوا جميعا من تغيير أسلوب أدانهم.

هذا وأن مسألة التقاضي عن بعد تخص عدة جهات يجب إشراكها في هذا السلسل، بما يخص أن عملية تأهيل العنصر البشري تشمل جمع مساعدي مرفق العدالة بدون استثناء.

ضرورة تجاوز ارتباك وملائمة القوانين واعتماد آليات حديثة للتدبير:

بغض النظر عن غياب الإطار القانوني الذي أثاره بعض السادة النقباء وبعض المتخصصين في القانون لقضية المحاكمة عن بعد، التي عجلت بإخراجها جانحة «كورونا» فإن جلست هذا النوع من التقاضي تمت في ارتباك تام، راجع إلى الأسباب التي أثارها سابقا، وكان من المفروض العمل أولا على ملائمة قوانيننا واعتماد آليات حديثة للتدبير، وكمثلا على ذلك الأرشفة الإلكترونية، والتسليم الإلكتروني، المسجل، والطابع الإلكتروني، والإمضاء الإلكتروني، والمصادقة على الموقع الإلكتروني إلى غير ذلك من الآليات والأدوات التي تدخل ضمن الترتيبات الضرورية التي يطلق عليها اسم المتطلبات المسبقة «Pre-Requis» قصد استيعاب المحاكمة عن بعد، ولا نريد أن ندخل في التفاصيل والجزئيات المرتبطة بهذا الموضوع، الذي هو ليس وليد اللحظة، لأن الحيز لا يسمح، حيث إننا أشرنا إلى بعض رؤوس الأقالم.

المستقبل للتكنولوجيا المتطورة خاصة الرقمنة والذكاء الاصطناعي:

سؤل: اعتبارا لكون أغلب مساعدي العدالة معيونون بالتقاضي عن بعد، ماذا عن انخراط الخبراء

القضائيين في دينامية هذا النوع من التقاضي الإلكتروني في علاقتها بالمحاكمة العادلة، لأن شروط المحاكمة العادلة لا تعني المعتقلين بالسجون فقط، وإنما مختلف المتقاضين، نظرا لولا للحق في التقاضي، والحق في التمتع بالأمن القضائي، وسرعة البت، وحماية المستندات، والفصل في النزاعات داخل آجال معقولة... إلخ؟

جواب: صحيح أن جل مساعدي العدالة معيونون بالتقاضي عن بعد لما له من مزايا متعددة، وبالتالي يجب الإضفاء اليهم وإشراكهم في هذا المشروع العام المرتبط بتحديث مرفق العدالة، في إطار ترسيخ فلي للمقاربة التشاركية. ونحن كخبراء العدل شاركنا بواسطة تمثيلتنا «المجلس الوطني لخبراء العدل» في المخطط المدير لمنظومة العدالة، وأدلبنا بدلونا في موضوع التحديث، وأنتهز الفرصة بالمناسبة للتقدم بالشكر إلى وزارة العدل، وخاصة إلى مديرية التحديث التي افتتحت إلى هذه الفئة من مساعدي القضاء، التي تقوم بدور هام، حيث يرجع لها الفضل في فك خيوط نزاعات تقنية أحيانا متشعبة، وبالتالي تساهم بفعالية في صنع القرار القضائي، اعتمادا على مقاربتها التشاركية.

كما عقدنا اجتماعا مع مدير التحديث ناقشنا خلاله انتظارات السادة الخبراء وما زلنا ننتظر ترجمة مطالبنا في هذا الباب على أرض الواقع.

إن المجلس الوطني لخبراء العدل، منذ تأسيسه سنة 2011، يؤمن من جهة بأن المستقبل هو للتكنولوجيا الجديدة والمتطورة، خاصة الرقمنة والذكاء الاصطناعي، ومن جهة أخرى أن هناك قناعة تامة أن نوعية عمل السادة الخبراء يفرض عليهم الأخذ بزمام الأمور عملا بالمقولة: «أهل مكة أدري بشعابها».

خارطة طريق مجلسنا تنتهي بالمنصة الرقمية للخبراء:

في هذا الإطار قمنا كمجلس بوضع خارطة طريق وأنجزنا المرحلة الأولى منه، والتي هي عبارة عن قاعدة معطيات مهيئة للسادة الخبراء تتبع عدة استعمالات، واعتبرت جل المنابر الإعلامية والمهتمين بأن هذا الإنجاز هو الأول من نوعه منذ بداية الخبرة «العصرية» بالمغرب، بينما المرحلة الثانية فقد كانت هي وضع واجهة للتبليغ الإلكتروني للسادة الخبراء، حيث قمنا بتجريبها وما زلنا ننتظر الضوء الأخضر لتثبيتها على مستوى محكمتين نموذجيتين.

جل ما جاء به ميثاق إصلاح العدالة مازال حبيس الرفوف وبعض الإنجازات شابها عدة اختلافات كمنظومة تدبير السجل الوطني للاعتقال الاحتياطي وتوفر بعض المحاكم على تطبيقات غير مشغلة

جواب: النهوض بالإدارة القضائية وتحديثها شكل وما زال يشكل خيارا استراتيجيا في برامج وزارة العدل استجابة منفا لأمور جلالة الملك الذي عبر عليها في العديد من المحطات، بدءا من خطابه في افتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء بالرباط سنة 2002، وبمناسبة خطاب عيد العرش لعام 2008، وكذا خطاب افتتاح الدورة الأولى للبرلمان سنة 2010، والذي تميز بالتأسيس للمفهوم الجديد لإصلاح العدالة، انطلاقا من قاعدة «القضاء في خدمة المواطن».

إن ميثاق الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة جاء بإرادة قوية وبأهداف كبرى، من بينها تحديث القضاء، والرفع من جودته، حيث حدد سنة 2020 كأجل أقصى لتحقيق اللاتجسيد المادي للمساطر والإجراءات أمام المحاكم، والحد من استعمال السجلات الورقية، وتمت بعد ذلك تقطعية حاجيات القضاة جزئيا من الحواسيب المحمولة لتسهيل عملية تدبير وطبع الأحكام، وكذلك جهاز كتابة الضبط لأجل مواكبة هذا التطور.

وتم إنجاز بعض البرامج المعلوماتية، بما فيها السجل العدلي، والسجل التجاري، ومواقع الإلكتروني خاصة بكل محكمة، ومشروع المكتب الافتراضي للمهام، والإطلاع وتتيح مال الملفات والتقضايا عبر موقع الإلكتروني.

وكما أشرتم إليه في سؤالكم كون المحاكمة عن بعد ستفرض نفسها بحكم الواقع، فإنني أؤكد أنها ستصبح لا محيد لها، مما يتعين ملء الفراغ التشريعي للتقاضي عن بعد، ووضع رهن إشارة السادة القضاة وغيرهم من المعنيين بالشأن القضائي، أدوات جديدة من ضمنها الذكاء الاصطناعي حتى يتمكنوا من إعطاء معلومة دقيقة وتلي في إبانها.

أين وعود الرقمنة لسنة 2020 ... ومتى يتم نفس الغبار عن رفوف؟

للأسف الشديد نلاحظ أن جل ما جاء به الميثاق الوطني لإصلاح العدالة مازال حبيس الرفوف، وأن بعض الإنجازات شابها عدة اختلافات، كمنظومة تدبير السجل الوطني للاعتقال الاحتياطي، وتوفر بعض المحاكم على تطبيقات غير مشغلة، ورفض بعض المستخدمين التنازل عن السجلات الورقية، وعدم إتمام عملية توزيع الحواسيب على السادة القضاة، ومشروع المكتب الافتراضي للمهام الذي لم يلق جوابا من طرف أصحاب البذلة السوداء، إلى غير ذلك من التقترحات، أدى إلى تخثر وعود السيد وزير العدل بخصوص الرقمنة الذي حدد أفقها في سنة 2020، وأن محكمة القضاء ستصبح محكمة رقمية سنة 2017، إلا أننا نحن الآن قد وصلنا إلى منتصف سنة 2020 ومازنا لا نتوفر على محكمة إلكترونية، فما بالك بالمحاكمة الرقمية.

جانحة كورونا بعثرت الأوراق ولا يمكن تدارك المشاكل بحلول ترفيقية:

سؤل: تعزيزا لجهود تدبير الخدمات القضائية من المتقاضين في إطار التدابير الوطنية المتخذة لمواجهة وباء كورونا المستجّد، أعطيت رسميا صباح يوم 27 أبريل 2020 منظومة «e-Deposit»

انطلاق عملية التقاضي عن بعد، كنظام يستخدم تكنولوجيا التواصل بين المؤسسات السجنية والقضاة والمحامين في مختلف محاكم المملكة، وهو نظام يحترم شروط المحاكمة العادلة ويضمن سلامة مختلف الأطراف المعنية بالمحاكمة، ويساهم، حسب بلاغ وزارة العدل، في ضمان السير العادي لعقد من القضايا المعرضة على أنظار القضاء، علما أن بلاغ وزارة العدل حصر شركاء هذه العملية في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ونساسة النيابة العامة، ومختلف محاكم المملكة (قضاء، كتابة الضبط، موظفون...)، والمدنوية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وجمعيات هيئات المحامين بالمغرب وكافة هيئات المحامين، طبقا للبلاغ ذاته المنشور بموقع الوزارة.

في هذا السياق هناك من يرى أن التجربة التي انطلقت رسميا من المحكمة الابتدائية بسلا في زمن جانحة «كوفيد 19»، ابتدأت إلكترونيا عبر المنصة المعد من قبل وزارة العدل، إلا أنها من جهة تمر وتنتهي وريقا، ومن جهة أخرى مساطرها معقدة وطويلة، هل تم تدارك هذا الارتباك والتعثر الذي يهدم عملية الرقمنة من أساسها، علما أن ما سمي «رقمنة المحاكم» هي من مخزجات ما اصطلاح عليه «ميثاق إصلاح منظومة العدالة»، الذي مر على إصدار توصياته سنوات، وتعاقب عليه ثلاثة وزراء للعدل، وكيف يمكن تقاضي هذه التقترحات لكي يتمتنع كافة المتقاضين بالحق في التقاضي عن بعد، وفق شروط المحاكمة العادلة التي تعني أيضا حماية المستندات والوثائق والحصول على أحكام داخل آجال معقولة وتنفيذها لكي لا تظل حبرا على ورق... إلخ؟

جواب: الملاحظ أن معظم القطاعات الحيوية من إدارة واقتصاد ومالية وإعلام إلى غير ذلك أضحت اليوم الإلكترونية، إن لم أقل رقمية، ولا يمكن أن

يستمر قطاع القضاء في أداء دوره بطريقة تقليدية وبإجراءات وريقية. إن جانحة «كورونا» بعثرت الأوراق وعجلت بعملية التقاضي عن بعد فقط بالنسبة للسجناء، فتجربة المحكمة الابتدائية بسلا لا يمكن اعتبارها محاكمة رقمية ولا حتى الإلكترونية شاملة ومكتملة، لأنها تقتتد إلى شروطها الدنيا، وبالتالي فهي إجراء بسيط اعتمد في البداية فقط على تقنية الفيديو كونفرنس «VideoConférence»

وعلى ملف وريقي، وانتهى أيضا بمنتوج وريقي، واتسمت طريقته بارتباك وتعثر راجع إلى عدة مشاكل من ضمنها قضية التكوين، والتكوين المستمر، ووجوده خطوط الصبيب، وخطوط الاتصال السلكي، والأمن المعلوماتي... إلخ.

تدارك المشاكل والتعثرات يحتاج لمثل هذه الإجراءات:

وللأسف الشديد لا يمكن تدارك هذه المشاكل سوى بحلول ترفيقية، نظرا للظرفية التي تعيشها البلاد من جراء جانحة «كورونا» وما ترتب عنها من إجراءات، كالحجر الصحي وتوقف أغلبية المرافق الحيوية، وأتمنى أن يتم تدارك الأمر بعد هذه الجائحة، وتعمل الوزارة على إعادة النظر في هذا المشروع الكبير والهام، الذي نص عليه ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وذلك بوضع بنية تحتية تقنية تحترم المعايير وما هو جاري به العمل، بموازاة تأهيل الموارد البشرية، من قضاة وكتاب الضبط ومساعدي القضاء وكل من له صلة بالتقاضي، وكذا العمل على تحيين البوابات الإلكترونية لمحاكم المملكة حتى تتمكن من أداء دورها الإعلامي والتواصل، إضافة إلى إعادة النظر في مساطر التقاضي وملامتها مع التكنولوجيا المعلوماتية، وتأمين المنظومة المعلوماتية من الهجمات الإلكترونية، ومحاولات الاختراق، حسب التوجهات الوطنية والمعايير الدولية، فضلا عن تحمين جميع الخوادم «Serveurs» المعلوماتية، والموزعات والروابط وحراسة الولوج إليها، ومنع استعمال الشبكة العنكبوتية من طرف الموظفين والاقترار على الشبكة الداخلية فقط في التواصل. كما يتعين العمل على تحيين بيانات ومعطيات مساعدي القضاء وإشراك تمثيلائهم المهنية في ذلك، والانكياب بجدية على حماية المعطيات الشخصية، وسرية الملفات والتحقيق، والتفكير جديا أيضا في سياسة مركزة المعطيات والبيانات بمركز «Datacenter» مخصص، وتأمين التخزين الاحتياطي، وحصر جميع السجلات الورقية المتواجدة بالمحاكمة وترجمتها إلى سجلات رقمية، فضلا عن العمل على ملائمة القوانين للرقمنة، ولما لا، كما سبق أن اقترحناه في إحدى المنابر الإعلامية، العمل على جمع جميع النصوص المتناثرة في عدة قوانين في ما يمكن تسميته بالقانون الرقمي «Code numérique».

شروط مشروع المحاكم الرقمية واستعمال تقنية الذكاء الاصطناعي:

وحتى تتمكن من جعل مشروع المحاكم الرقمية جذابا، يجب التفكير في وضع تطبيقات متخصصة «Systemes Experts»، رهن إشارة السادة القضاة لمساعدتهم على التحليل وأخذ القرار المناسب، وذلك باستعمال تقنية الذكاء الاصطناعي، الذي بدء يغزو العالم، وبهذا ستكون قد ساهمتا جديا في وضع معالم المحكمة الرقمية وتحقيق الأهداف المنشودة منها، والمتمثلة في اندعام الأوراق، وتسهيل الولوج إلى الوثائق وفوريته تبادلها، مما سيضع الأطراف على قدم المساواة، وكذا السرية، وذلك باستعمال الشواهد الإلكترونية، وختم الوقت لتتبع مسار العمليات «Traçabilité»، في ظل منظومة «ويب» مؤمنة «Sécurité» تحصر على التداول الفوري والتواحيي والسرير للوثائق الإلكترونية من طرف مشاركين ذوي هوية مؤمنة بمقتضى شواهد إلكترونية، مع وضع الطابع الزمني على الوثائق المتداولة قضد التأكد من عدم تحريف محتواها، فضلا عن استعمال بطاقت مهنية ذات شريحة تستعمل لإثبات الهوية العادية بالنسبة للمحاكم، والهوية الإلكترونية بالنسبة للعالم الأزرق، والتي تستعمل أيضا في التوقيع الإلكتروني.

وكما سبق أن ذكرت، هناك بداية لديناميكية التحديث، وهناك إرادة سياسية لتسريع وتيرة التحديث، وهناك موارد مالية مهمة من داخل وخارج الوطن لتحقيق المبتغي، وهناك أطر شابة متخصصة، وقضاة شباب قادرين على استيعاب التكنولوجيا الجديدة، وهناك أيضا قطاع خاص ذو اختصاصات دقيقة في ميدان التكنولوجيات يمكن إشراكها في هذا الورش الكبير، علما أن هذا الورش يهم جميع المشتغلين في الحقل القضائي والمتقاضين، من خبراء، وكتاب الضبط، ومحامين، وعدول، وتراجمه، وموثقين، وغيرهم، بمن في ذلك معالجة الجانب المتعلق بالمقتاضي، المعني بعملية التقاضي.

تجربة المحكمة الابتدائية بسلافي زمن «كرونا» تفتقد إلى شروطها الدنيا والتعثر راجع لعدة مشاكل كالتكوين ووجوده خطوط الاتصال السلكي والأمن المعلوماتي

تدارك المشاكل والتعثرات يحتاج لمثل هذه الإجراءات:

وللأسف الشديد لا يمكن تدارك هذه المشاكل سوى بحلول ترفيقية، نظرا للظرفية التي تعيشها البلاد من جراء جانحة «كورونا» وما ترتب عنها من إجراءات، كالحجر الصحي وتوقف أغلبية المرافق الحيوية، وأتمنى أن يتم تدارك الأمر بعد هذه الجائحة، وتعمل الوزارة على إعادة النظر في هذا المشروع الكبير والهام، الذي نص عليه ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وذلك بوضع بنية تحتية تقنية تحترم المعايير وما هو جاري به العمل، بموازاة تأهيل الموارد البشرية، من قضاة وكتاب الضبط ومساعدي القضاء وكل من له صلة بالتقاضي، وكذا العمل على تحيين البوابات الإلكترونية لمحاكم المملكة حتى تتمكن من أداء دورها الإعلامي والتواصل، إضافة إلى إعادة النظر في مساطر التقاضي وملامتها مع التكنولوجيا المعلوماتية، وتأمين المنظومة المعلوماتية من الهجمات الإلكترونية، ومحاولات الاختراق، حسب التوجهات الوطنية والمعايير الدولية، فضلا عن تحمين جميع الخوادم «Serveurs» المعلوماتية، والموزعات والروابط وحراسة الولوج إليها، ومنع استعمال الشبكة العنكبوتية من طرف الموظفين والاقترار على الشبكة الداخلية فقط في التواصل. كما يتعين العمل على تحيين بيانات ومعطيات مساعدي القضاء وإشراك تمثيلائهم المهنية في ذلك، والانكياب بجدية على حماية المعطيات الشخصية، وسرية الملفات والتحقيق، والتفكير جديا أيضا في سياسة مركزة المعطيات والبيانات بمركز «Datacenter» مخصص، وتأمين التخزين الاحتياطي، وحصر جميع السجلات الورقية المتواجدة بالمحاكمة وترجمتها إلى سجلات رقمية، فضلا عن العمل على ملائمة القوانين للرقمنة، ولما لا، كما سبق أن اقترحناه في إحدى المنابر الإعلامية، العمل على جمع جميع النصوص المتناثرة في عدة قوانين في ما يمكن تسميته بالقانون الرقمي «Code numérique».

شروط مشروع المحاكم الرقمية واستعمال تقنية الذكاء الاصطناعي:

وحتى تتمكن من جعل مشروع المحاكم الرقمية جذابا، يجب التفكير في وضع تطبيقات متخصصة «Systemes Experts»، رهن إشارة السادة القضاة لمساعدتهم على التحليل وأخذ القرار المناسب، وذلك باستعمال تقنية الذكاء الاصطناعي، الذي بدء يغزو العالم، وبهذا ستكون قد ساهمتا جديا في وضع معالم المحكمة الرقمية وتحقيق الأهداف المنشودة منها، والمتمثلة في اندعام الأوراق، وتسهيل الولوج إلى الوثائق وفوريته تبادلها، مما سيضع الأطراف على قدم المساواة، وكذا السرية، وذلك باستعمال الشواهد الإلكترونية، وختم الوقت لتتبع مسار العمليات «Traçabilité»، في ظل منظومة «ويب» مؤمنة «Sécurité» تحصر على التداول الفوري والتواحيي والسرير للوثائق الإلكترونية من طرف مشاركين ذوي هوية مؤمنة بمقتضى شواهد إلكترونية، مع وضع الطابع الزمني على الوثائق المتداولة قضد التأكد من عدم تحريف محتواها، فضلا عن استعمال بطاقت مهنية ذات شريحة تستعمل لإثبات الهوية العادية بالنسبة للمحاكم، والهوية الإلكترونية بالنسبة للعالم الأزرق، والتي تستعمل أيضا في التوقيع الإلكتروني.

تجربة محكمة الاستئناف «برين» بفرنسا: